الغلاء العالمي في 2025: لماذا يدفع المواطن العربي الثمن مضاعفًا؟

1. المقدمة

منذ عدة أعوام، لم يشهد المواطن العربي أزمة تعصف بمستوى معيشته كما يحدث اليوم. فبينما سجّل التضخم العالمي ذروته عند 8.7% عام 2022، كانت المنطقة العربية تواجه ما يشبه "التضخم المضاعف"، إذ بلغ متوسطه نحو 12.3% عام 2023، أي أعلى بقرابة الضعف ممّا شهده العالم. هذا الارتفاع لم يكن نتيجة عوامل عالمية فحسب، بل جاء فوق أرضية اقتصادات هشّة تتلقى الصدمات بضعف القوة: عملات منهارة كما حدث في لبنان الذي فقدت عملته أكثر من 98% من قيمتها؛ واقتصادات تواجه ضغوطًا مالية أجبرت حكوماتها على خفض الدعم في لحظة غلاء غير مسبوقة، كما في مصر وتونس والمغرب.

وما جعل الأزمة أكثر تعقيدًا هو أن الأجور لم تواكب هذا الغلاء. فبحسب تقرير الأجور العالمي 2024، كانت المنطقة العربية من أبطأ مناطق العالم في نمو الأجور الحقيقية، بل تراجعت القوة الشرائية للمواطن بشكل جعل دخله اليوم لا يشتري إلا جزءًا مما كان يستطيع شراءه قبل خمس سنوات. في المقابل، قفزت أسعار الغذاء عربيًا بنحو 29% في 2022 وحدها — وهي نسبة تفوق حتى التضخم العام — بسبب اعتماد المنطقة شبه الكامل على الواردات، وضعف المنافسة، وأحيانًا جشع الشركات الذي ضاعف هوامش الربح كما كشفته تقارير رسمية في دول مثل المغرب.

ثم جاءت حرب أوكرانيا لتكشف هشاشة الأمن الغذائي العربي بالكامل. فقد توقفت إمدادات كانت تمثل 80% من واردات القمح لمصر، وارتفعت أسعار الحبوب عالميًا بنحو 60%، فانعكس ذلك مباشرة على أسعار الخبز في لبنان وتونس واليمن ومصر، ودفع الملايين إلى هاوية الفقر الغذائي. وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن معدلات الفقر في الدول العربية متوسطة ومنخفضة الدخل ارتفعت من 24% عام 2019 إلى 32% عام 2023، بل تجاوزت 50% في الدول الهشّة.

في هذا السياق، تتداخل العوامل العالمية مع الإقليمية والمحلية لتصنع مشهدًا معيشياً خانقاً: سياسات نقدية ترفع الفائدة دون نجاح واضح في كبح الأسعار، دعم حكومي يتآكل، وظائف غير آمنة، وفجوة رقمية تحرم شرائح واسعة من أدوات التكيف الاقتصادي الحديثة. هذا البحث يحاول الإجابة عن سؤال جوهري: لماذا يدفع المواطن العربي ثمن الغلاء مضاعفًا؟ ولماذا تبدو المنطقة أكثر عرضة من غيرها لموجات التضخم العالمية؟ وما الذي يجب إصلاحه — اليوم وليس غدًا — حتى لا تتحول أزمة الغلاء إلى أزمة وجودية تطال استقرار المجتمعات والدول؟

2. من التضخم العالمي إلى "غلاء المعيشة العربي" — لماذا نشعر بالأزمة مضاعفة؟

شهد العالم بعد عام 2020 موجة تضخم هي الأعلى منذ عقود، مدفوعة بعوامل منها تعافي الطلب بعد جائحة كورونا واضطراب سلاسل الإمداد والحرب في أوكرانيا. بلغ التضخم العالمي ذروته عند نحو 8.7% عام 2022 قبل أن يتراجع إلى 6.9% عام 2023 (IMF, 2023). لكن هذه المتوسطات العالمية أخفت وراءها تفاوتًا كبيرًا، إذ عانت العديد من الدول النامية - ومنها العربية - من معدلات أعلى بكثير بسبب صدمات محلية إضافية. يرجع هذا التضخم "المضاعف" عربيًا إلى تراكب التضخم العالمي مع

انهيارات في أسعار الصرف ضربت بعض الاقتصادات الهشّة. على سبيل المثال، شهدت مصر ولبنان والسودان تراجعات حادة في قيمة عملاتها المحلية منذ 2020، مما أدى إلى قفزات هائلة في الأسعار المحلية تفوق أثر التضخم العالمي وحده. فقد فقد الجنيه اللبناني أكثر من 98% من قيمته منذ 2019 رافعًا التضخم لمستويات مفرطة (بلغ معدل التضخم السنوي نحو 186% في 2022 وارتفع إلى 221% عام 2023 حسب تقديرات رسمية) (U.S. Department of State, 2023). كذلك خفض الجنيه المصري قيمته عدة مرات خلال 2022–2023، ما أوصل التضخم السنوي لأعلى من 30% في 2023 رغم محاولات كبحه، وتجاوز التضخم في السودان 100% خلال سنوات ما بعد 2020 بل بلغ 185% في 2024 مع تأزم الأوضاع الأمنية (Arab News, 2024).

هذا الوضع يعني تآكلًا حادًا في القوة الشرائية للمواطن العربي مقارنة بفترة ما قبل الجائحة. فعاملٌ عربي متوسط الدخل يجد أن راتبه اليوم لم يعد يشتري سوى جزء مما كان يستطيع شراءه قبل خمس سنوات. وتُظهر البيانات أن الارتفاع السعري التراكمي 2019–2023 تجاوز بكثير أي زيادات مماثلة في الأجور؛ فعلى المستوى العالمي انخفضت الأجور الحقيقية بنحو 0.9% في النصف الأول من 2022 تحت وطأة التضخم (Aljazeera, 2022). وفي المنطقة العربية تحديدًا، كانت وتيرة نمو الأجور الحقيقية من بين الأبطأ عالميًا. إذ يشير تقرير الأجور العالمي لمنظمة العمل الدولية (2024) إلى أن منطقة "الدول العربية" كانت من الاستثناءات القليلة التي لم تسجّل نموًا حقيقيًا موجبًا في الأجور عام 2023 رغم تعافي بقية المناطق (ILO, 2024). وبعبارة أخرى، الرواتب الاسمية لم تواكب قفزات الأسعار، فهبطت القيمة الفعلية للدخل.

ويزيد الطين بلة أن كثيرًا من الاقتصادات العربية تعاني أصلًا من ضعف شبكات الحماية الاجتماعية وغياب آليات راسخة لمعادلة الأجور مع التضخم. لذلك يشعر المواطن العربي العادي أن الأزمة عليه أشد وطأة من غيره؛ ففي حين استطاعت الحكومات الغنية (كالولايات المتحدة وأوروبا) امتصاص جزء من الصدمة عبر الدعم الاجتماعي ورفع الأجور بنسب تقارب التضخم، بقي العامل العربي يواجه موجة غلاء بلا تعويض مكافئ. وتُظهر مقارنة القدرة الشرائية أن أسعار المواد الأساسية في عدة دول عربية تضاعفت منذ 2019، بينما ظلت الدخول جامدة أو ارتفعت بنسبة ضئيلة. والنتيجة هي انزلاق شرائح واسعة من الطبقة الوسطى إلى هوّة الفقر. وتشير بيانات الإسكوا إلى ارتفاع معدلات الفقر في الدول العربية متوسطة ومنخفضة الدخل من حوالي 24% عام 2019 إلى 32% عام 2023، بل إن الفقر في الدول العربية الهشّة (كاليمن والسودان) قفز من 45% إلى أكثر من 50% في نفس الفترة (UNESCWA, 2023). هذه الأرقام تفسر لمَ يشعر المواطن العربي بأن أزمة الغلاء لديه مضاعفة – فهي مزيج من موجة عالمية عاتية وضربات محلية تركت اقتصاده أقل مناعة للصدمات.

3. "جشع الشركات" أم واقع اقتصادي؟ ـــ صناعة الغذاء والطاقة في العالم العربي

شهدت أسعار الغذاء والطاقة في العالم العربي ارتفاعات صاروخية في السنوات الأخيرة، متجاوزة المعدلات العالمية. وأثار ذلك جدلًا حول ما إذا كان السبب عوامل موضوعية (كارتفاع التكاليف العالمية وضعف العملة) أم استغلالًا وجشعًا من الشركات المحلية التي رفعت الأسعار بأكثر مما تبرره التكلفة. الحقيقة أن كلا العاملين لعب دورًا، لكن ضعف المنافسة واعتماد الدول العربية الكبير على الاستيراد عززا قدرة بعض الشركات على زيادة هوامش أرباحها خلال أزمة التضخم. تفيد بيانات البنك الدولي بأن متوسط تضخم أسعار الغذاء في 16 اقتصادًا بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا بلغ 29% خلال مارس–ديسمبر 2022، وهو معدل يفوق التضخم العام (حوالي 19% لنفس الفترة) (World Bank, 2022). هذا الارتفاع نجم جزئيًا عن صدمة أسعار الحبوب والزيوت

عالميًا بعد حرب أوكرانيا، لكن في العديد من الدول العربية تجاوز غلاء الغذاء الزيادة في تكلفة الاستيراد، مما يعني وجود عوامل محلية كضعف الرقابة واحتكار القلة في قطاعي الاستيراد والتوزيع.

تقدم حالة المغرب مثالًا كاشفًا على دور الشركات في تفاقم الأسعار. فقد أصدرت مجلس المنافسة المغربي تقريرًا عام 2025 كشف أن سلاسل التوزيع الكبرى حققت هوامش أرباح قياسية خلال فترة التضخم. وأظهر التقرير أن بعض تجار الجملة وتجزئة الأغذية ضاعفوا نسب الربح بين سعر المصنع وسعر الرف. فعلى سبيل المثال، ارتفع هامش ربح موزعي الحليب من 10% عام 2021 إلى 22% عام 2023 – أي أن سعر الحليب للمستهلك زاد بضعفي معدل زيادة سعره من المنتج. ووصفت الهيئة هذه الظاهرة بأنها "تضخم في الهوامش الربحية" نتيجة استغلال الأزمة وضعف الرقابة. كما وجدت استخدام ممارسات مثل رسوم خفية يفرضها كبار المتاجر على الموردين (مقابل تأمين مساحة عرض للسلع) ترتب تكاليف إضافية غير ظاهرة تنتقل للمستهلك. وبسبب هذه البنية الطويلة والمعقدة لسلسلة الإمداد الغذائي وغياب التنظيم الكافي، تمكنت الشركات في قطاعات أساسية (كالالبان والزيوت والحبوب) من رفع الأسعار بنسبة تفوق ارتفاع التكاليف. ويشير التقرير المغربي إلى أن هذه الزيادات غذّاها أيضًا ضعف المنافسة – فهناك عدد محدود من الفاعلين الكبار يسيطرون على السوق، مما يسهل تنسيق غير مباشر للسعر المرتفع دون خشية فقدان الحصة السوقية (Barlaman Today, 2025).

ولا يقتصر الأمر على المغرب. ففي مصر أيضًا تجاوز تضخم أسعار الغذاء 30% طوال 2022-2023 رغم أن ارتفاع تكلفة الاستيراد وحده لا يبرر كل ذلك. جزء من الفرق يمكن إرجاعه إلى قيام شركات الغذاء المحلية أو المستوردين برفع الأسعار تحسبًا أو لتحقيق أرباح إضافية. وعلى سبيل المثال، قفزت أسعار الزيوت النباتية والسكر بأكثر من 50% عام 2022 بينما كانت الأسعار العالمية قد زادت أقل من ذلك بعد بداية الحرب الأوكرانية. كما حققت بعض شركات الأغذية المدرجة في البورصة المصرية زيادات كبيرة في صافي أرباحها خلال تلك الفترة، ما يشير إلى تمرير كامل للتكاليف وربما أكثر إلى المستهلك. وفي الأردن، اشتكى المستهلكون من ارتفاع غير مبرر لأسعار بيض المائدة والألبان في 2023 بالرغم من استقرار أو تراجع أسعار العلف عالميًا، مما دفع الحكومة للتلويح بإجراءات ضد "احتكار القلّة" في تلك الأسواق.

أما في قطاع الطاقة، فالصورة مختلفة بعض الشيء. في الدول المستوردة للنفط (كالأردن وتونس والمغرب)، ارتفعت أسعار الوقود والكهرباء بشكل حاد نتيجة زيادة التكلفة العالمية ورفع الدعم. هنا قد لا يكون "جشع الشركات" المحلية هو السبب الرئيسي، لأن أسعار المحروقات تخضع للتسعير الحكومي أو مرتبطة بالسوق العالمية. لكن تجدر الإشارة إلى أن شركات التكرير والتوزيع الوطنية حققت في بعض الحالات أرباحًا عالية مستفيدة من هوامش ثابتة على سعر أعلى. أما في الدول المصدرة للنفط (الخليجية)، فإن حكوماتها أبقت زيادات الأسعار المحلية محدودة مقارنة بالقفزة العالمية – فمثلاً، في السعودية والإمارات ظلت أسعار البنزين عند مستويات مدعومة نسبيًا رغم ارتفاع النفط، وبالتالي لم تعان الأسر من تضخم طاقة كبير. ولكن شركات النفط الخليجية (مثل أرامكو السعودية) حققت أرباحًا تاريخية مع قفزة أسعار النفط 2021-2022، حيث سجلت أرامكو صافي ربح قياسي تجاوز 161 مليار دولار لعام 2022 (Aramco, 2022) – ورغم أن ذلك ناتج عن ارتفاع السعر العالمي وليس رفعًا محليًا للسعر على المستهلك، لكنه يعكس استفادة المنتجين من الأزمة.

بشكل عام، تضخم الأسعار في قطاعي الغذاء والطاقة عربيًا تجاوز المتوسط العالمي لعدة أسباب: هيكل الأسواق (تركزها بأيدي قلّة من الشركات أو المستوردين)، ضعف المنافسة والرقابة، الاعتماد شبه الكلي على الواردات الأساسية، واستغلال بعض الشركات

لحالة التضخم لزيادة الأسعار أضعاف ما زادت به الكلفة فيما بات يُعرف عالميًا بظاهرة "جشع التضخم". وقد قدّرت دراسات دولية أن جزءًا ملموسًا من التضخم في 2021-2022 جاء من اتساع هوامش أرباح الشركات وليس فقط زيادة التكاليف. في المنطقة العربية، يظهر ذلك جليًا في قطاع الغذاء حيث ساهمت الأرباح المضافة في ارتفاع الأسعار بنسبة قد تصل 10 نقاط مئوية أو أكثر فوق أثر التكاليف (Barlaman Today, 2025). ولولا هذا الجشع لما تجاوز تضخم الغذاء العربي ربما 15-20% بدل أرقام تفوق 30%. ومع ضعف الأدوات التنظيمية (كقوانين المنافسة وحماية المستهلك) في كثير من البلدان العربية، يبقى المستهلك النهائي من يدفع الثمن في كلتا الحالتين – سواء كان ارتفاع السعر له مبرر اقتصادي فعلي أم لا. في كل الأحوال، واقع الاقتصاد الهيكلي (من اعتماد على الاستيراد وتقلب أسعار الصرف) أوجد بيئة مواتية لنقل التضخم العالمي سريعًا إلى موائد العرب، ثم جاء سلوك بعض الشركات الجشع ليضاعف العبء على المواطن فوق ما كان محتومًا.

4. الغذاء كورقة ضغط جيوسياسي — لماذا يدفع العربي فاتورة حرب أوكرانيا؟

أبرزت أزمة أوكرانيا 2022 هشاشة الأمن الغذائي العربي وارتهانه للتقلبات الجيوسياسية العالمية. فالدول العربية تعد من أكبر مستوردي الحبوب عالميًا، واعتمادها على منطقة البحر الأسود (روسيا وأوكرانيا) لتأمين القمح كبير جدًا. على سبيل المثال، كانت مصر - أكبر مستورد للقمح في العالم - تحصل على حوالي 80% من وارداتها من القمح من روسيا وأوكرانيا قبل الحرب (WEF, 2022). وبالمثل تعتمد كل من اليمن ولبنان وتونس على القمح الأوكراني والروسي بنسبة تتجاوز النصف من احتياجاتها. لذلك عندما اندلعت الحرب وأُغلقت الموانئ الأوكرانية وارتفعت أسعار الحبوب العالمية بنحو 60% عن معدلاتها قبل الحرب (European Council, 2022)، انعكس ذلك فورًا على أسعار الخبز ومنتجات الغذاء الأساسية في البلدان العربية.

في مصر، ارتفع سعر الخبز غير المدعوم بحوالي 25% خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من الغزو الروسي، وارتفعت أسعار الدقيق بما يصل إلى 15%. وحتى الخبز المدعوم الذي يعتمد عليه نحو ثلثي السكان أصبح مهددًا، حيث تضاعفت فاتورة دعم القمح على الدولة تقريبًا من 3 مليارات دولار سنويًا إلى ما يقرب من 5.7 مليارات دولار. اضطر ذلك الحكومة المصرية إلى السحب من الاحتياطيات الاستراتيجية ومطالبة المزارعين المحليين بزيادة توريد القمح بأسعار تشجيعية، كما حظرت تصدير عدة سلع غذائية لثلاثة أشهر لمحاولة ضبط الأسعار. ورغم ذلك، تسرب أثر الأزمة إلى الأسواق مسببًا ارتفاع أسعار منتجات أساسية (الزيت، السكر، المعكرونة) بنسبة تتراوح بين 20% و50% خلال 2022. وقد حذرت منظمات دولية (كالبنك الدولي وبرنامج الغذاء العالمي) من أن هذا الغلاء قد يشعل اضطرابات اجتماعية في دول تعتمد على الغذاء المستورد – إذ نذكر جميعًا أن شعار "الخبز" كان في صلب احتجاجات سابقة (كما حصل في انتفاضة الخبز في مصر 1977 وأحداث 2008) (WEF, 2022).

في لبنان وتونس، فاتورة حرب أوكرانيا كانت مباشرة أيضًا: فقد واجه لبنان – الذي يستورد معظم قمحه ويعاني أصلاً أزمة مالية – خطر نفاد القمح في الأشهر الأولى للحرب، لولا تحرك دولي لتأمين إمدادات بديلة. وارتفع سعر الخبز في لبنان عدة أضعاف خلال 2022 تحت وطأة انهيار العملة وأزمة القمح، حتى بات ربطة الخبز المدعومة التي كانت تباع بألفي ليرة تُباع بأكثر من 30 ألف ليرة في 2023. أما تونس التي تعتمد على روسيا وأوكرانيا في أكثر من نصف واردات الحبوب، فاضطرت لمواجهة ارتفاع أسعار الاستيراد بينما كانت تعاني شحًا في العملة الصعبة، مما أدى إلى أزمات متكررة في توفر الدقيق وظهور طوابير أمام المخابز في بعض الفترات عام 2022. وارتفع سعر الخبز غير المدعوم هناك مما دفع الحكومة لتوعد المتلاعبين. كما أن تأخر شحنات الحبوب بسبب الحرب أربك جدول إنتاج المطاحن التونسية.

ولم تكن اليمن بمنأى عن ذلك، وهي التي تعد الأكثر هشاشة في اعتمادها على الاستيراد بنسبة تصل إلى 90% من احتياجاتها الغذائية. فمع ارتفاع أسعار القمح عالميًا وصعوبة تأمين الشحنات من البحر الأسود، ارتفع سعر كيس الدقيق في اليمن بأكثر من 40% في النصف الأول من 2022، وفاقم ذلك أزمة المجاعة التي تهدد الملايين. وبحسب برنامج الأغذية العالمي، تضاعفت كلفة توفير سلة الغذاء الأساسية لأسرة يمنية خلال 2022 مقارنة بما قبل الحرب، ما وضع 18 مليون يمني في حالة انعدام أمن غذائي حاد (UN Refugee Agency, 2022). ويُستخدم الغذاء بالفعل كورقة ضغط سياسي في النزاع اليمني، حيث تعمد جماعة الحوثي أحيانًا إلى عرقلة توزيع المساعدات بما يشكل ابتزازًا للمجتمع الدولي. جاءت حرب أوكرانيا لتجعل هذه الورقة أشد خطورة عبر زيادة الاعتماد على المساعدات الدولية باهظة التكلفة.

إن تعطّل أي إمداد عبر البحر الأسود ينعكس فورًا على موائد العرب. وقد تجلى ذلك بوضوح عند تعليق اتفاقية تصدير الحبوب عبر البحر الأسود في منتصف 2023؛ إذ بمجرد توقف الممر الآمن للحبوب الأوكرانية، ارتفعت أسعار القمح عالميًا بنحو 10-15% خلال أسابيع قليلة، ما أعاد إشعال المخاوف بشأن الأمن الغذائي في مصر وبلاد الشام. وتظهر بيانات الإسكوا أن التضخم في المنطقة العربية ارتفع إلى 12.3% عام 2023 نتيجة مباشرة لوقف مبادرة البحر الأسود وتأثيره الكبير على أسعار الغذاء الأساسية المستوردة (UNESCWA, 2023). أي أن الحرب في أوكرانيا تحولت فعليًا إلى فاتورة إضافية يدفعها المواطن العربي من قدرته الشرائية المتآكلة. ولم يكن مستغربًا أن نجد ارتباطًا وثيقًا بين مستويات انعدام الأمن الغذائي في بعض الدول العربية وبين تقلبات الحرب: فخلال النصف الثاني من 2022 مثلاً، قدرت الأمم المتحدة أن شخصًا من كل خمسة في الدول النامية بالمنطقة بات مهددًا بانعدام الأمن الغذائي نتيجة ارتفاع الأسعار، مع توقعات بأن 8 ملايين طفل إضافي تحت سن الخامسة سيعانون من نقص التغذية (World Bank, 2022)، وهي أرقام ذات دلالة خطيرة على المستقبل.

باختصار، يدفع العربي فاتورة حرب أوكرانيا لأن أمنه الغذائي مرتهن بالخارج. فالاعتماد الكبير على استيراد القمح (الذي يشكل الغذاء الأساسي – الخبز – لطبقات واسعة) جعل أي صدمة في العرض العالمي تضرب المنطقة بضعف القوة. والأزمة الحالية كشفت عن سلاح粮 (الغذاء) الجيوسياسي الذي يمكن أن يستخدم؛ إذ هددت روسيا مرارًا بوقف صادراتها من الحبوب أو عرقلة الممر الأوكراني للضغط على الغرب، لكن المتضرر الأكبر من تلك التهديدات كانوا الدول الفقيرة المستوردة وفي مقدمتها دول عربية. هذا الواقع يدفع للتساؤل: كيف يمكن للعالم العربي حماية لقمة عيشه من لعبة الأمم؟ ربما على المدى القريب عبر تنويع مصادر الاستيراد وزيادة المخزون الاستراتيجي وتوسيع برامج الدعم الغذائي المباشر للفئات الأشد حاجة. وعلى المدى البعيد، لا بد من استثمارات جدية في الإنتاج الزراعي المحلي وتحسين المحاصيل حتى لو كان ذلك بتكلفة مرتفعة، لأن تكلفة الارتهان للأسواق العالمية باتت باهظة وربما مرشحة للزيادة مع تصاعد التوترات الدولية وتغير المناخ الذي قد يقلص إنتاجية مناطق الحبوب التقليدية. وإلى أن يتحقق ذلك، سيبقى العربي معرضًا لأن يدفع ثمن أزمات العالم مضاعفًا في رغيف خبزه اليومي.

5. فشل سياسات البنوك المركزية العربية — هل رفع الفائدة زاد الأزمة؟

اتبعت البنوك المركزية حول العالم نهجًا متشددًا منذ 2022 عبر رفع أسعار الفائدة بشكل متسارع لكبح التضخم. وقد حقق ذلك بعض النجاح في الاقتصادات الكبرى؛ فمثلاً تمكن الاحتياطي الفدرالي الأميركي من خفض التضخم السنوي في الولايات المتحدة من ذروة 9.1% منتصف 2022 إلى نحو 3% منتصف 2023 بعد سلسلة زيادات فائدة قوية. لكن الحال في الدول العربية كان أكثر تعقيدًا. رفعت البنوك المركزية العربية أسعار الفائدة هي الأخرى على خطى الفدرالي الأمريكي، إنما دون أن تمتلك نفس الأدوات

أو تواجه نفس الظروف. فمن ناحية، لم يكن التضخم في العديد من الدول العربية ناجمًا عن فرط الطلب المحلّي بقدر ما ارتبط بعوامل عرض وهيكلية (مثل ارتفاع تكلفة الواردات بسبب انهيار العملات أو ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة عالميًا). ومن ناحية أخرى، جاء رفع الفائدة العربي في اقتصادات هشة تعاني تباطؤ النمو، فكان أثره محدودًا في كبح التضخم لكنه فاقم كلفة الاقتراض والإنتاج. ونتيجة لذلك، تباطأ نمو الاقتصادات العربية بشكل حاد منذ 2022 ليبلغ متوسطه نحو 1.9% فقط (منذ 2022 حتى 2024)، وهو معدل متدنٍ جدًا قياسًا بنحو 5-6% نمو عالمي قبل الجائحة (Doha Institute, 2023).

في هذا السياق، أخفقت سياسة رفع الفائدة وحدها في كبح الأسعار بالعديد من البلدان العربية. فعلى سبيل المثال، رفعت مصر سعر الفائدة الأساسي تباعًا حتى بلغ نحو 20% أواخر 2023، ومع ذلك واصل التضخم المصري الارتفاع مسجلاً مستوى قياسيًا حوالي 38% في سبتمبر 2023 (Bloomberg, 2023). لم يبدأ التضخم في التباطؤ إلا بعد إجراءات أخرى كخفض قيمة الجنيه وتوفير بعض السلع عبر المنافذ الحكومية. وبالمثل، رفعت الأردن والمغرب أسعار الفائدة لكبح التضخم المستورد، لكن التضخم فيهما انخفض بدرجة محدودة أساسًا نتيجة تراجع أسعار النفط عالميًا وركود الطلب الداخلي أكثر من تأثير الفائدة. المحصلة أن كلفة الائتمان ارتفعت دون خفض مكافئ في الأسعار. ففي الأردن مثلاً ارتفعت فوائد القروض الاستهلاكية والسكنية إلى مستويات أرهقت الأسر والشركات، بينما استقر التضخم عند قرابة 4% عام 2023 (بعد أن كان 4.2% في 2022) (Macrotrends, 2023). أما في لبنان، فرفع الفائدة لم يكن له أي فعالية في ظل انهيار العملة وانعدام الثقة، وفي السودان عجز البنك المركزي عن فعل شيء يُذكر وسط اقتصاد الحرب.

يعزو خبراء هذا الإخفاق إلى غياب التنسيق بين السياسات النقدية والمالية وإلى اختلاف طبيعة التضخم. ففي عدة دول عربية، استمرت الحكومات في تمويل العجز عبر الاقتراض أو طباعة النقد حتى مع رفع الفائدة، ما قوّض أثر التشديد النقدي. كما أن معظم التضخم العربي كان "مستوردًا" أو ناتجًا عن صدمات عرض (غذاء وطاقة) لا تستجيب كثيرًا لرفع الفائدة. ويؤكد تحليل صادر عن المركز العربي للأبحاث (2024) أن البنوك المركزية العربية رفعت الفائدة أساسًا لدعم سعر الصرف وربط عملاتها بالدولار، وليس لمحاربة تضخم ناجم عن سخونة الاقتصاد المحلي (Doha Institute, 2024). لذلك لم يؤدِّ رفع الفائدة إلى خفض يُذكر للتضخم في دول كمصر وتونس والأردن، بل أدى في المقابل إلى تباطؤ الاستثمار والنمو وازدياد أعباء الدين. فعلى سبيل المثال، ارتفعت تكلفة الاقتراض الحكومي بالمغرب والأردن بعد كل زيادة فائدة، مما ضغط على الموازنات العامة دون مردود واضح على كبح الأسعار. ويشير تقرير الإسكوا 2023 إلى ضرورة تنسيق السياسات المالية (كالدعم الاجتماعي وضبط الإنفاق) مع النقدية، وإلا جاءت النتائج عكسية (UNESCWA, 2023). هذا ما حدث في دول عربية عديدة حيث استمر الإنفاق العام المرتفع أو خفض الدعم في تأجيج الأسعار رغم رفع الفائدة.

خلاصة القول، السياسة النقدية الانكماشية وحدها لم تكن حلًا ناجعًا للتضخم العربي المتعدد الأسباب. وبدلاً من ذلك، زادت تلك السياسة من كلفة المعيشة مباشرة عبر رفع فوائد القروض والإيجارات المرتبطة بها (خاصة في الخليج حيث تربط القروض العقارية والإيجارية بالدولار). فمثلًا، في دول الخليج التي تربط عملاتها بالدولار الأميركي، تبعت البنوك المركزية هناك زيادات الفائدة الأميركية، مما رفع تلقائيًا فوائد القروض العقارية والتجارية. في الإمارات ارتفعت أقساط القروض العقارية للمواطنين والمقيمين بنسبة قد تصل 20-30% بين 2021 و2023 نتيجة هذه السياسة، دون أن يقابل ذلك انخفاض مكافئ في أسعار السلع المستوردة. وفي السعودية، ورغم تدني التضخم نسبيًا، حذّر البنك المركزي من ارتفاع مديونية الأسر والشركات بسبب كلفة الاقتراض العالية. إذن زاد رفع الفائدة من معاناة المواطنين العرب عبر رفع كلفة الديون والخدمات، ولم يكن الدواء الشافي للتضخم. ويؤكد الخبراء أن

السبيل الأمثل يتمثل في مزيج سياسات متكامل: إصلاحات هيكلية لكبح الأسباب الحقيقية للتضخم (كالاعتماد المفرط على الواردات وضعف سلاسل التوريد)، وضبط مالي يكبح عجز الموازنات، جنبًا إلى جنب مع سياسة نقدية حصيفة. بدون ذلك، يبقى رفع الفائدة إجراءً محدود الجدوى وربما زاد الأزمة بدل تخفيفها.

6. الدعم الحكومي — بين ضرورة اجتماعية وعجز مالي

لجأت الحكومات العربية تاريخيًا إلى سياسات الدعم للسلع الأساسية (كالوقود والخبز والكهرباء والماء) لتخفيف كلفة المعيشة على المواطنين وتحقيق استقرار اجتماعي. إلا أن موجة التضخم الأخيرة وضعت هذه السياسات تحت المجهر: فمع ارتفاع الأسعار العالمية وضغوط الموازنات، وجدت عدة دول نفسها مضطرة إلى تقليص الدعم التقليدي، مما رفع الأسعار المحلية بشكل حاد وأثار تذمرًا شعبيًا. في المقابل، حاولت دول أخرى إعادة هيكلة الدعم باستبداله ببرامج نقدية موجهة أكثر كفاءة. المشهد العام بات مزيجًا متنوعًا: دول قلصت دعم الوقود والغذاء ورفعت الأسعار، وأخرى – خاصة الغنية – زادت الإنفاق الاجتماعي المباشر لتعويض مواطنيها.

من جهة الدول محدودة الدخل، اضطرت حكومات مثل مصر وتونس والأردن والمغرب إلى اتخاذ قرارات صعبة بخفض الدعم تحت ضغط عجز الموازنة وشروط الدائنين الدوليين (كصندوق النقد الدولي). مصر مثلًا بدأت منذ 2016 برنامجًا لخفض تدريجي لدعم الوقود والكهرباء، وتسارع التطبيق في 2022 مع ارتفاع أسعار النفط عالميًا وعدم قدرة الحكومة على تحمل الفارق. وبحلول منتصف 2022، كانت أسعار البنزين في مصر قد زيدت على مراحل عدة لتقترب من مستوى التكلفة العالمي، مما يعني ارتفاعًا بحوالي 50% عما كانت عليه قبل خمس سنوات. كذلك أعلنت الحكومة في 2023 لأول مرة نيتها رفع سعر الرغيف البلدي المدعوم (الثابت عند 5 قروش منذ الثمانينات) بسبب تضاعف تكلفة القمح؛ وفي يونيو 2024 رفعت فعليًا سعر الرغيف المدعوم إلى 25 قرشًا (IFPRI, 2024)، وإن بقي أقل من تكلفته الحقيقية البالغة نحو 65 قرشًا. هذه الخطوات أدت إلى زيادة مباشرة في تكلفة المعيشة للأسر الفقيرة، إذ ارتفعت مثلا تكلفة المواصلات العامة في مصر عدة مرات مع زيادة سعر السولار المدعوم سابقًا، وارتفع سعر الخبز الحر أربعة أضعاف تقريبًا (World Economic Forum, 2022).

وفي تونس، التي ظلت لسنوات تدعم وقود الطبخ والكهرباء والخبز، وجدت نفسها في 2022 أمام وضع لا تستطيع فيه تحمل فاتورة الاستيراد المتضاعفة. فرفعت أسعار الوقود بزيادات شهرية صغيرة لكن تراكمية (حوالي 3-5% كل شهر)، مما أدى إلى زيادة بنزين السيارات مثلاً بنسبة تجاوزت 30% خلال عام. وكذلك قلصت حصص بعض المواد المدعومة (مثل تحديد كمية السكر والزيت النباتي التي يمكن للفرد شراؤها بالسعر المدعوم)، ما أوجد سوقًا سوداء لتلك السلع وتسبب بشح مؤقت فيها عام 2022. وكانت النتيجة أن أسعار العديد من السلع الغذائية ارتفعت في تونس بنسب أعلى من 20% خلال 2022 (Barlaman Today, 2022). في الأردن، رُفع الدعم عن الخبز منذ 2018 واستُبدل آنذاك بمنح نقدية، ومع موجة التضخم الأخيرة 2022 لم يكن هناك مجال لعودة الدعم الشامل، بل رفعت أسعار المحروقات على دفعات كما أسلفنا، مع تخصيص دعم نقدي لسائقي الشاحنات وباصات النقل العام لتخفيف وقع الزيادات. لكن كثيرًا من المواطنين العاديين لم يحصلوا على تعويض مباشر، فتحملوا كامل الزيادة. المغرب أيضًا أنهى منذ 2015 نظام المقاصة (الدعم) عن الوقود تدريجيًا، فجاءت أزمة 2022 والأسعار محررة، فارتفعت أسعار البنزين والديزل للمستهلك النهائي بنحو الضعف مقارنة بـ2021. ولم تتدخل الحكومة إلا عبر دعم مهنيي النقل (شركات الحافلات والشاحنات) بمنح مالية لمرة واحدة. كذلك خفضت الحكومة المغربية دعم السكر والكهرباء جزئيًا وبدأت تخطط لتوجيهه لمستحقيه عبر سجل اجتماعي موحد.

هذه الإجراءات وإن كانت مفهومة في ضوء العجز المالي، لكنها عمليًا نقلت العبء إلى المواطن في خضم فترة غلاء عالمي. بمعنى آخر، أصبح المواطن يدفع سعر السوق للسلع الأساسية في وقت تضاعفت فيه أسعارها عالميًا، ما رفع كلفة معيشته بشكل حاد. وفي ظل عدم تعويضه كفاية نقدًا، كانت النتيجة مزيدًا من تدهور مستوى المعيشة وارتفاع معدلات الفقر. وتظهر بيانات الإسكوا أن نسبة الفقراء في الدول العربية متوسطة الدخل (مثل مصر والأردن والمغرب) استمرت بالارتفاع لتصل حوالي 24% عام 2023 (UNESCWA, 2023)، ومن أسباب ذلك تراجع الدعم الحكومي عن كثير من السلع.

على الجهة الأخرى، دول الخليج الغنية انتهجت نهجًا مختلفًا تمثل في زيادة الدعم بشكل موجه بدل التخفيض. فمع ارتفاع الإيرادات النفطية، أعلنت السعودية والإمارات وقطر وغيرها حزم دعم اجتماعي مباشرة لتعويض المواطنين عن أي غلاء في الوقود أو الغذاء. السعودية على سبيل المثال في يوليو 2022 خصصت 20 مليار ريال. تضمن ذلك إعادة فتح التسجيل في برنامج "حساب المواطن" وزيادة مخصصاته، وصرف معونات لمستفيدي الضمان الاجتماعي ولصغار مربي الماشية. وقد ذكر محللون أن هذه النفقات تعادل فقط 0.6% من ناتج السعودية. الإمارات كذلك ضاعفت الدعم المالي للأسر منخفضة الدخل إلى 28 مليار درهم (Reuters, 2022). وشمل هذا الدعم تحمل جزء كبير من زيادات أسعار الوقود والكهرباء والماء للمواطنين، فمثلاً يدفع المواطن الإماراتي ذو الدخل المحدود سعرًا ثابتًا للبنزين يعادل حوالي 2.1 درهم/لتر بينما السعر الفعلي 4.6 درهم (The National, 2022)، والفارق تغطيه الحكومة. وقطر رفعت رواتب القطاع العام ومعاشات المتقاعدين بنسب تصل 15-20% في 2022، مما عوّض أي ارتفاع في الأسعار تقريبًا.

التجربة الحديثة تشير إلى أن برامج الدعم النقدي المباشر أكثر فعالية واستدامة من الدعم السلعي العام إذا ما أحسن تصميمها. فالدعم العام مكلف ماليًا وغير عادل لأنه يفيد الغني والفقير. أما الدعم النقدي فيوجه لمستحقيه فقط. دول الخليج تمكنت من تطبيق هذه البرامج بسهولة نسبيًا بفضل قواعد بياناتها الشاملة وقدراتها الإدارية. بينما دول شمال أفريقيا والمشرق تعاني تحديًا مزدوجًا: موارد مالية محدودة تجعلها تزيل الدعم لكنها قد لا تملك قاعدة بيانات دقيقة لمستحقي الدعم النقدي. المغرب يطور حاليًا سجلًا اجتماعيًا موحدًا. مصر بدأت تحويل جزء من الدعم لبرامج مثل "تكافل وكرامة"، لكنها لا تزال محدودة التغطية مقارنة بعدد الأسر الفقيرة. يبرز التحدي المالي بوضوح في الدول الفقيرة: كيف نوازن بين ضرورة الدعم الاجتماعي وعجز الموازنة؟ في الأردن وتونس ومصر، يشكل دعم المواد الأساسية سابقًا بين 5-7% من الناتج المحلي (World Bank, 2023)، وهو مبلغ ضخم كانت الحكومات تغطيه بالاستدانة. الآن مع تضخم الأسعار عالميًا، كان سيقفز إلى نسب أعلى لو استمر الدعم، وهو ما لم يعد ممكنًا. لذا اتجهت تلك الدول للإصلاح، على حساب المواطن في الأجل القصير. لكن يبقى السؤال: هل من الحكمة رفع الدعم في ذروة التضخم؟

على كل حال، الدعم الحكومي في المنطقة يعاد تشكيله جذريًا. الاتجاه العام هو تقليص الدعم السلعي وتعويضه جزئيًا بدعم نقدي. نجحت هذه الصيغة في الخليج كما رأينا، لكنها لا تزال متعثرة في دول أخرى. الحل هو بناء شبكات أمان اجتماعي رقمية فعالة. فإذا ألغي الدعم دون بديل كافٍ، ستظهر اضطرابات اجتماعية كما حدث سابقًا في الأردن واليمن ومؤخرًا في تونس ومصر. وفي الخلاصة، الدعم الحكومي باقٍ كضرورة اجتماعية، لكن شكله يتغير بسبب قيود العجز المالي. الدول العربية اليوم بين خيارين: دعم ذكي موجه أو لا دعم. المخرج واضح: دعم موجه فعال، مع بناء قاعدة بيانات دقيقة للأسر. فهي الطريقة الوحيدة لحماية الفئات الضعيفة من غلاء المعيشة دون انهيار المالية العامة.

7. الخلاصة: غلاء المعيشة ليس أزمة مؤقتة... بل اختبار وجودي للاقتصاد العربي

تظهر لنا هذه المحاور مجتمعة أن أزمة غلاء المعيشة في العالم العربي أعمق وأطول أمدًا من كونها موجة تضخم عابرة نتجت عن ظروف دولية طارئة. فالاقتصاد العالمي يشهد بالفعل تحولات بنيوية (كعودة النزاعات الجيوسياسية، واضطراب سلاسل التوريد، وتغير المناخ، والتحول في الطاقة) تدفع نحو فترة تضخم أعلى من المعتاد. لكن الاقتصادات العربية تتلقى الصدمات مضاعفة بسبب هشاشة بنيتها: ارتهان للأغذية والوقود المستوردين، ضعف في القطاعات الإنتاجية، اختلال في توزيع الدخول، اعتمادية على عملات أجنبية، وثغرات في الحوكمة والسياسات. لقد كشفت الأزمة الحالية ما يمكن اعتباره عيوبًا هيكلية في النموذج الاقتصادي العربي، بحيث بات الغلاء أشبه بامتحان وجودي: فإما أن تتحفز هذه الدول لإصلاحات جذرية تقلل هشاشتها، أو أنها مهددة بالدخول في عصر "معيشة باهظة" طويل الأمد يصبح فيه غلاء الأسعار أمرًا معتادًا ينهك المجتمع ويقوض استقراره.

من ناحية، كشفت الأزمة حاجة ملحة إلى فرص إصلاح. على سبيل المثال، ضرورة تعزيز الاكتفاء الغذائي النسبي – فلا يُعقل أن تظل قوت الشعوب مرهونًا بممرات بحرية وصراعات دولية. كذلك أهمية تنويع الاقتصاد لتوليد موارد للنقد الأجنبي بدل الاقتصار على صادرات أولية أو السياحة المعرضة للصدمات؛ فهذا التنويع يتيح امتصاص تأثير تقلبات الأسعار العالمية. أيضًا برزت أهمية شبكات الأمان الاجتماعي الرقمية التي تصل إلى المواطن مباشرة وبكفاءة، كما فعلت دول الخليج، والتي يمكن للدول الأخرى استعارة نموذجها بالتكيّف. وظهر جليًا أن السياسات النقدية والمالية يجب أن تعمل بتناغم – فلا يكفي أن يرفع البنك المركزي الفائدة إذا كانت الحكومة في الوقت نفسه تزيد عجزها أو تفشل في ضبط السوق. الإصلاح المؤسسي والشفافية أيضا برزا كشرط، فحين وُجدت شبهات باحتكار أو فساد (مثلا في توزيع الطحين أو المحروقات)، فاقم ذلك الأزمة، وبالتالي فإن تحسين الحوكمة سيزيل بعض عوامل تفاقم الغلاء.

من ناحية أخرى، إذا استمر التعامل مع الأزمة بالمسكنات القصيرة المدى فقط، فهناك خطر حقيقي أن تدخل عدة دول عربية في مرحلة انكماش تنموي تصبح فيها غلاء المعيشة المرتفع "وضعًا طبيعيًا جديدًا". لقد رأينا كيف أن بعض الدول انتقلت من تصنيف متوسطة الدخل إلى منخفضة الدخل بسبب تراجع دخل الفرد الفعلي (كما حدث في لبنان الذي صنفه البنك الدولي رسميًا كاقتصاد منخفض-متوسط الدخل بعد الانهيار acaps.org). هذا يعني تراجعًا جيليًا في مستوى المعيشة والرفاه. وإذا لم تتدارك الدول الأمر، فقد نجد بحلول 2030 أن عددًا أكبر من البلدان العربية ينزلق إلى شرائح الدخل الأدنى ويعاني نسبًا أعلى من الفقر والبطالة المزمنة و**"تآكل الطبقة الوسطى"**. وهذا ليس مجرد انحدار اقتصادي، بل له ارتدادات اجتماعية وسياسية كبيرة – فمن المعروف أن الطبقة الوسطى هي قوام الاستقرار وأي اهتزاز لها قد يؤدي إلى اضطرابات أو هجرة الأدمغة أو تصاعد الفكر المتطرف لدى اليائسين.

إن تحويل الأزمة إلى فرصة هو الشعار التحدي الآن. بعض البوادر الإيجابية ظهرت: دول الخليج، مستفيدة من الفوائض، سرعت مشروعات التنويع الاقتصادي والاستثمار في الأمن الغذائي (رأينا السعودية تعقد صفقات لشراء أراضٍ زراعية في الخارج وضخ استثمارات في مخازن استراتيجية، والإمارات تطور تقنيات الزراعة العمودية المحلية). مصر، رغم أزمتها، بدأت تدعم التصنيع المحلي لبعض السلع للحد من الاستيراد (كمبادرة تصنيع مستلزمات الإنتاج محليًا). دول المغرب العربي تعيد تقييم سياسات الطاقة المتجددة لتقليص كلفة الاستيراد على المدى الطويل (المغرب مثلاً يهدف لرفع نسبة الكهرباء من الطاقة الشمسية والرياح إلى أكثر من 50% بحلول 2030 مما يخفف فاتورة الغاز). هذه كلها خطوات في الاتجاه الصحيح لو استمرت وتعززت، فقد تجعل الاقتصادات العربية أكثر صلابة أمام موجات الغلاء العالمية المقبلة.

لكن في الوقت نفسه، لا يجب التغافل عن الوضع الراهن الضاغط. فالمطلوب ليس إصلاحات استراتيجية بعيدة المدى فحسب، بل إجراءات فورية لفرملة تدهور معيشة الناس. وهذا يتضمن زيادة الأجور والمعاشات بما يتناسب مع التضخم حيثما أمكن، وتوسيع الدعم المؤقت على مواد الغذاء الأساسية للفقراء، وتشديد الرقابة على الأسواق لمنع الاحتكار والاستغلال خلال الأزمات (مثلما فعلت بعض الحكومات بفرض تسعيرات مؤقتة للخبز أو الحملات التفتيشية على التجار). فالثقة بين المواطن والدولة تعرضت لضغط هائل خلال هذه الأزمة، وإعادة بنائها تتطلب إظهار الدولة أنها تشعر بمعاناة الناس وتتحرك لتخفيفها وليس فقط إلقاء اللوم على العوامل الخارجية.

يمكننا القول ختامًا إن العالم العربي يقف عند مفترق طرق تاريخي اقتصاديًا. فإما أن يُستفاد من صدمة الغلاء الحالية كنقطة تحوّل لإعادة هيكلة الاقتصادات نحو مزيد من المناعة الذاتية والعدالة الاجتماعية – وهذا طريق شاق لكنه واعد بنهاية أفضل –، أو يتم تمرير الأزمة بوسائل مؤقتة مع بقاء الأسباب الجذرية دون علاج، وعندها سنكون على أعتاب عصر طويل من "المعيشة الباهظة". عصرٌ قد يتأقلم فيه الناس قسرًا مع غلاء سنوي مرتفع وضعف في الخدمات العامة، ولكنه تأقلم يحمل في طياته بذور عدم الاستقرار المستقبلي.

الأمل معقود أن تختار الدول العربية الطريق الأصعب لكن الصحيح: طريق الإصلاح الاقتصادي الحقيقي الذي يوازن بين كفاءة السوق وعدالة المجتمع. فهذه الأزمة، رغم قسوتها، يمكن أن تكون جرس إنذار يستنهض الهمم لمعالجة اختلالات طال إهمالها. وإن نجح العرب في ذلك، فقد تتحول المحنة إلى منحة تدفع نحو نهضة اقتصادية جديدة تستفيد من دروس الماضي. أما إن أخفقوا، فسيذكر التاريخ أن غلاء المعيشة كان بمثابة اختبار وجودي لم تستطيع هذه الدول اجتيازه، فخسرت فيه الكثير مما بنته عبر عقود من التنمية وأحلام الازدهار.

المراجع:

ACAPS. (2023, Oct 19). The effect of the socioeconomic crisis on healthcare in Lebanon – Thematic Report. Retrieved from acaps.org

Al-Aees, S. (2023, Dec 18). Egypt’s property prices soar in 2023. Daily News Egypt. Retrieved from dailynewsegypt.com

Al-Khalidi, S. (2022, Dec 16). Jordanians protest over fuel price rises, day after policeman killed in riots. Reuters. Retrieved from reuters.com

Competition Council of Morocco. (2025). Rapport sur l’état de la concurrence dans la distribution alimentaire. (Referenced via Rahhou article).

DataReportal. (2023). Digital 2023: Global Overview.

El Saffy, S & ,.Lewis, A. (2022, March 22). Egyptians count rising bread costs as Ukraine war disrupts wheat exports. Reuters/WEF. Retrieved from weforum.org

International Telecommunication Union (ITU). (2024). Measuring digital development: Facts and figures 2024. Retrieved from itu.int

Kornbluh, K. (2023). Greedflation: Excess Corporate Profits and Inflation. Foreign Affairs.

Khaleej Times. (2022, July 5). What UAE families need to know about inflation support scheme. Retrieved from thenationalnews.com

Narayanan, N. (2025, October 21). IMF expects MENA inflation to ease in 2025 and 2026. Arab News. Retrieved from arabnews.com

Numbeo. (2025). Cost of Living in Amman and Cairo – Statistics.

Orient Planet & Galal Karawi. (2025). Arab World vs EU Digital Landscape Comparison. Cited in intelligentcio.com

Orient Planet Research. (2025). Digital Transformation in the Arab World – Study Findings.

Rahhou, J. (2025, July 3). Big Retailers 'Fat Profit Margins Blamed for Morocco's Soaring Food Prices. Barlaman Today. Retrieved from barlamantoday.com

Reuters. (2022, Jan 23). Sudan inflation eases to 318% but remains among world's highest.

Saba, Y & ,.Cornwell, A. (2022, July 5). Saudi Arabia, UAE boost spending to shield citizens from inflation. Reuters. Retrieved from reuters.com

State Department, USA. (2023). 2023 Investment Climate Statement: Lebanon. Retrieved from state.gov

World Bank. (2022). Food Security Update. Retrieved from consilium.europa.eu

البنك الدولي. (2014). السعي إلى وظائف أفضل: تحدي العمل غير الرسمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. واشنطن: البنك الدولي.

البنك الدولي. (2023). تحديث اقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – خريف 2023. واشنطن: البنك الدولي. Retrieved from unescwa.org

البنك الدولي. (April 6 ,2023). نمو اقتصادي أبطأ في معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وسط ارتفاع أسعار الغذاء. بيان صحفي. Retrieved from worldbank.org

بلومبرغ. (2022, June 26). Lebanon's inflation soars amid currency collapse. Retrieved from state.gov

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2022). تقرير الفقر المتعدد الأبعاد – اليمن.

جريدة الشرق (Asharq Business). (2023). تضخم أسعار الغذاء عربيًا تجاوز المتوسط العالمي...

صندوق النقد الدولي. (2022). آفاق الاقتصاد الإقليمي – الشرق الأوسط وآسيا الوسطى أكتوبر 2022. Retrieved from reuters.com

صندوق النقد الدولي. (2023). آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2023: تراجع التضخم العالمي.

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا). (2023). مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2022–2023. Retrieved from unescwa.org

منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي. (2022). تقرير انعدام الأمن الغذائي الحاد – اليمن. Retrieved from unrefugees.org

منظمة العمل الدولية. (2023). تقرير الأجور العالمي 2022–2023. جنيف: ILO. Retrieved from aljazeera.com

وزارة المالية السعودية. (2022). البيان المالي لميزانية 2023. الرياض.

وكالة الأناضول. (2024). مصر ترفع سعر رغيف الخبز المدعوم لأول مرة منذ عقود. Retrieved from ifpri.org

ياسين، إبراهيم سليمان. (2024, August 20). البنوك المركزية العربية: هل لها دور فعلي في ضبط معدلات التضخم؟ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. Retrieved from dohainstitute.org

المركز الوطني للإحصاء – الأردن. (2023). التقرير الربعي للتضخم – الربع الأول 2023. Retrieved from jordantimes.com